

الشروط والأحكام العامة للشراء



١. النطاق

تنطبق الشروط والأحكام العامة للشراء على جميع الطلبات (التوريدات والخدمات) التي تنفذها التي تنفذها شركة اول اجرو وشركتها الأم وجميع الشركات التابعة لها وجميع الشركات التابعة لها، وتهدف إلى تحديد الشروط العلائقية لعمليات الشراء، والتي تنطبق بين:

شركة اول اجرو وشركتها الأم وجميع الشركات التابعة لها والموردين وجميع الشركات التابعة لها، والموردين.

مصطلح اول اجرو وشركتها الأم وجميع الشركات التابعة لها وجميع الشركات التابعة لها يشار إليه فيما يلي بـ "اول اجرو".

مصطلح "المورد" يشار إليه فيما يلي بـ "المورد"، ويعني أي شركة تتلقى طلبات اول اجرو، وكذلك أي خلفاء، شركاء معينين و/أو خلفاء مفوضين.

٢. الطلبات

- ٢.١. مصطلح "الطلب" يشمل (لكن لا يقتصر على):
 - (أ) الشروط الخاصة للطلب
 - (ب) المواصفات الفنية للطلب
 - (ت) هذه الشروط والأحكام العامة للشراء
 - (ث) أي مستندات داعمة.
- ٢.٢. مصطلح "الشروط الخاصة" يعني أمر الشراء أو العقد الذي يُرفق به هذا المستند. في بعض الحالات، سيكون الطلب مسبقاً برسالة نصية للطلب، مما يسمح للمورد بتوقع الطلب النهائي. في جميع الحالات، ستسود شروط الطلب النهائي.
- ٢.٣. يجب أن يؤكد المورد قبول طلب شركة الزراعات المتكاملة أول أجرو في أقرب وقت ممكن. إذا لم تتلق أول أجرو تأكيداً للطلب من المورد خلال فترة زمنية معقولة، ولكن في موعد أقصاه بعد سبعة (٧) أيام تقويمية من تاريخ إرسال الطلب، تحتفظ أول أجرو بالحق في إلغاء الطلب.
- ٢.٤. يجب أن تكون أي تعديلات أو إضافات على الطلب الأصلي، وكذلك أي اتفاقات شفوية، موضوع تأكيد كتابي من أول أجرو لتكون قابلة للتنفيذ ضدها.
- ٢.٥. لا يشكل الطلب قبولاً من أول أجرو لأي عروض أو اقتراحات قدمها المورد مسبقاً. ولا يشكل أي إشارة في الطلب إلى مثل هذا العرض أو الاقتراح تعديلاً لشروط الطلب، التي تكون لها الأسبقية على أي عرض أو اقتراح من المورد.
- ٢.٦. لن تكون أي تعليقات، أو إضافات، أو ملاحظات، أو تصحيحات، أو تحفظات، أو حذف من المورد ملزمة ل أول أجرو إلا إذا وافقت الأخيرة على ذلك صراحةً كتابياً في غضون عشرة (١٠) أيام من استلامها.

٣. الأسعار، الفواتير، الدفع

- ٣.١. الأسعار المحددة في الشروط الخاصة أو العقد ثابتة ونهائية وبالتالي لن تكون عرضة لأي تغييرات. يشمل السعر الإجمالي المستحق الدفع للمورد جميع أنواع الضرائب والرسوم وأي تكاليف أخرى، أي كانت.
- ٣.٢. يلتزم المورد بإرسال الفاتورة في أربع نسخ إلى أول أجرو مباشرة بعد تسليم البضائع أو الخدمات، مع ذكر مراجع الطلب.
- ٣.٣. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، ستقوم أول أجرو بإجراء الدفعات خلال ٦٠ يوماً من تاريخ الاستلام الكامل للبضائع أو الخدمات من قبل أول أجرو.

٤. التسليم، نقل المخاطر

- ٤,١. سيتم نقل المخاطر كما يلي: (أ) بالنسبة للمنتجات التي يتم تركيبها أو تجميعها، عند الاستلام، (ب) بالنسبة للمنتجات بدون تركيب أو تجميع، عند التسليم إلى مكان الاستخدام.
- ٤,٢. يجب أن تصاحب جميع عمليات التسليم إيصال تسليم أو قائمة تعبئة.
- ٤,٣. يتعهد المورد بالامتثال للتشريعات المتعلقة بالتعبئة والنقل.

٥. ملكية اول اجرو

- ٥,١. ما لم يتم الاتفاق خلاف ذلك كتابيًا، ستظل جميع الممتلكات المادية وغير المادية التي تقدمها اول اجرو ملكًا حصريًا لها.
- ٥,٢. تمتلك اول اجرو الحق الحصري في حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن تنفيذ الطلب.

٦. وقت التسليم، غرامات التأخير

- ٦,١. الشروط الخاصة أو العقد تحدد مواعيد تنفيذ الطلب. جميع المدد المحددة إلزامية.
- ٦,٢. المورد مسؤول عن أي تأخير في التسليم ويتحمل جميع التبعات الضارة.

٧. الخطط، التعديلات

- ٧,١. لا تعفي أي مراجعة أو موافقة من اول اجرو على الخطط أو الوثائق الأخرى الخاصة بالتبعية أو التقارير، المورد من التزاماته بالامتثال لمسؤولياته وضمائنه بموجب الطلب، بصفته محترفًا.
- ٧,٢. يحق ل اول اجرو تعديل الجوانب التالية في أي وقت وبشكل كتابي: (أ) موضوع الطلب، ولا سيما الخطط أو الرسومات أو المواصفات المتعلقة بالسلع التي سيتم تسليمها عندما تُصنع خصيصًا ل اول اجرو ؛ (ب) طريقة الشحن أو التغليف؛ (ج) تاريخ ومكان التسليم؛ (د) كمية البضائع الموردة من قبل اول اجرو ؛ (هـ) الجودة؛ أو (و) الكمية. يجب تقديم أي مطالبة من المورد خلال خمسة (٥) أيام من تاريخ استلام المورد لطلب التغيير. بعد هذه الفترة، لا يجوز قبول أي مطالبة و/أو اعتراض من المورد من قبل اول اجرو يجب أن تتعلق هذه المطالبة فقط بالتكاليف المباشرة، والتي يتم تقديرها بشكل معقول والتي تكون نتيجة مباشرة لطلب التغيير. يجب إجراء أي تعديل بموجب اتفاقية موقعة من كلا الطرفين.

٨. التفتيش

- ٨,١. يمكن ل أول اجرو فحص واختبار جميع البضائع والمعدات المتعلقة بالسلع والخدمات في أي وقت ومكان معقولين، بما في ذلك المواد الخام، وقطع الغيار، والتجميعات الوسيطة، والعمل الجاري، والأدوات، والمنتجات النهائية، للتحقق من: (أ) جودة العمل؛ (ب) الامتثال لمواصفات أول اجرو ؛ (ج) التزام المورد بتعهداته.
- ٨,٢. إذا تم إجراء التفتيش أو الاختبار في مقر المورد أو أحد مورديه، يجب على المورد توفير جميع المرافق والمساعدة والمعلومات اللازمة لضمان سلامة وراحة المفتشين دون تكلفة إضافية على أول اجرو يجب تنفيذ السلع والخدمات وفقاً للطلب، وإتمامها وفقاً لأفضل الممارسات الهندسية والمعايير والمواصفات.
- ٨,٣. يجب أن يتم قبول أو رفض السلع والخدمات في أقرب وقت ممكن بعد التسليم. ولكن عدم التفتيش أو القبول أو الرفض لا يعفي المورد من مسؤولياته عن السلع والخدمات غير المطابقة.
- ٨,٤. يجب على المورد توفير وصيانة نظام للتفتيش ومراقبة الجودة المقبولة من أول اجرو وتقديم سجلات التفتيش ل أول اجرو خلال مدة تنفيذ الطلب ولمدة عشر سنوات بعد ذلك.
- ٨,٥. إذا كانت هناك نقاط تفتيش محددة منصوص عليها في الطلب، لا يجوز شحن البضائع دون الحصول على إذن كتابي من أول اجرو .

٩. المطابقة - جودة المنتجات

- ٩,١. إذا تبين أن أي من السلع أو الخدمات معيبة أو غير مطابقة لمتطلبات الطلب قبل انتهاء فترة الضمان، يمكن ل أول اجرو اتخاذ إجراءات تصحيحية أو رفض السلع أو الخدمات على نفقة المورد.
- ٩,٢. لمورد مسؤول عن جميع الأضرار الناتجة عن عدم الامتثال ويجب عليه تعويض أول اجرو عن هذه الأضرار.

١٠. الضمانات

- ١٠,١. يضمن المورد (أ) أن السلع والخدمات المقدمة مباشرة من قبل المورد أو أحد مقاولي الباطن المباشرين أو غير المباشرين بموجب الطلب ستكون متوافقة تماماً مع أحكام الطلب، وكذلك مع المواصفات والخطط والمستندات المشار إليها فيه أو التي يتم تلبيغها لاحقاً إلى المورد من قبل أول اجرو ؛ (ب) أن السلع ستُصنع وتُسلم وأن الخدمات ستُنفذ بشكل صحيح، وفقاً لأفضل الممارسات المهنية والمعايير وامثالاً صارماً للقانون؛ (ج) أن السلع والخدمات ستكون خالية من أي عيوب في التصميم أو المواد أو التصنيع أو البناء أو التركيب؛ (د) أن المعدات والمواد المزودة من قبل المورد في نهاية الطلب ستكون جديدة ومتوافقة مع الاستخدام الذي توفره أول اجرو ؛ (هـ) أن جميع السلع المباعة والخدمات المقدمة فيما يتعلق بالطلب لن تكون موضوعاً لأي مطالبة من أطراف ثالثة، من أي نوع كان. إذا حدثت مطالبة من طرف ثالث، يتعهد المورد بتسوية هذه المطالبة، خلال ثلاثين (٣٠) يوماً، على نفقته الخاصة ما لم تكن هذه المطالبة نتيجة خطأ مثبت من قبل أول اجرو الذي يمنع المورد من تنفيذ ضمانه.
- ١٠,٢. ما لم يُنص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة أو في العقد، تنطبق الضمانات الموضحة أدناه لصالح أول اجرو ومن ينوب عنها لفترة ٢٤ شهراً من تاريخ تسليم السلع أو تنفيذ الخدمة، بالإضافة إلى أي تأخير ناتج عن عدم الامتثال للسلع أو الخدمات للطلب.
- ١٠,٣. دون الإخلال بأي حقوق أو تعويضات أخرى متاحة ل أول اجرو أو عملائها أو من ينوب عنهم أو خلفائهم بموجب الطلب أو القانون، يمكن ل أول اجرو ، وفقاً لتقديرها وعلى نفقة المورد وحده، بموجب هذا الضمان التعااقدي: (أ) رفض وإعادة هذه السلع والخدمات؛ (ب) طلب من المورد استبدال أي معدات أو مواد يجب أن يزود بها المورد بموجب شروط الطلب والتي ثبت أنها معيبة؛ (ج) طلب من المورد إجراء أي إصلاحات أو تعديلات أو تعديلات ضرورية للامتثال لأحكام الطلب بما في ذلك المواد المعيبة، والتعامل، وإعادة التجميع، وجميع تكاليف النقل والأفراد، وما إلى ذلك. (g, reassembly, all transport and
- ١٠,٤. أي محاولة من المورد لتعديل أو تقييد أو استبعاد حقوق أول اجرو ومن ينوب عنها بموجب هذا الضمان، سواء عند القبول أو خلال تنفيذ الطلب، ستعتبر باطلة ولاغية، ما لم يتم الاتفاق عليها صراحة كتابياً من قبل أول اجرو .
- ١٠,٥. بالإضافة إلى هذا الضمان التعااقدي، يحق ل أول اجرو الحصول على ضمانات العيوب الخفية وفقاً للمادة ١٦٤ وما يليها من القانون المدني الفرنسي، وأي ضمانات قانونية أخرى.

١١. المسؤولية والتأمين

يجب على المورد اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان عدم تعرض أي شخص أو ممتلكات للأذى أو الضرر خلال تنفيذ الطلب. باستثناء الإهمال الجسيم الذي يكون من اختصاص أول أجرو، يظل المورد مسؤولاً عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، مادي وغير مادي، ينجم مباشرة أو غير مباشرة عن تصرف أو إغفال من المورد، ممثليه، موظفيه، مقاولي الباطن أو مورديه، ويتعهد بتحمل، على نفقته الخاصة، الدفاع عن مصالح أول أجرو في أي إجراءات قانونية مرفوعة ضدها. بالإضافة إلى ذلك، يتعهد المورد بتعويض أول أجرو عن أي أضرار تُحكم ضدها في هذه الإجراءات، وكذلك جميع التكاليف التي تتكبدها أول أجرو لضمان دفاعها. يتعهد المورد بالاشتراك في تأمين مع شركة تأمين ذات سمعة جيدة، يغطي بقدر الإمكان مسؤوليته المدنية ويضمنه ضد جميع المخاطر التي قد يتعرض لها وجميع الأضرار التي قد يسببها خلال تنفيذ الطلب. يجب على المورد أن يكون قادرًا في أي وقت على إثبات أول أجرو بوجود هذا التأمين.

١٢. التعليق والإلغاء

١٢,١. يمكن ل أول أجرو في أي وقت، بإرسال إشعار كتابي إلى المورد، تعليق تصنيع أو شحن جميع أو جزء من السلع أو تعليق تنفيذ جميع أو جزء من الخدمات. سيشير هذا الإشعار إلى تاريخ بدء التعليق ومدته المقدرة. عند استلام هذا الإشعار، يجب على المورد حماية جميع الأعمال الجارية، بالإضافة إلى المواد والإمدادات والمعدات المستخدمة أو المحتفظ بها من قبل المورد بشكل ملائم.

١٢,٢. نفيما يتعلق بتنفيذ الطلب، يجب على المورد توفير نسخ من أوامر الشراء والعقود الفرعية الجارية المتعلقة بالبضائع أو المعدات أو الخدمات المطلوبة من قبل أول أجرو، واتخاذ التدابير المشار إليها من قبل أول أجرو بخصوص هذه الطلبات والعقود الفرعية. يمكن ل أول أجرو في أي وقت أن تطلب استئناف جميع أو جزء من العمل المعلق بإرسال إشعار كتابي إلى المورد يحدد تاريخ الاستئناف وطبيعة العمل الذي يجب استئنافه، ويجب على المورد استئناف تنفيذ العمل الذي تم رفع التعليق عنه بجدية، اعتبارًا من تاريخ الاستئناف المحدد. يجب فحص أي مطالبة من المورد بخصوص تغييرات الأسعار أو المواعيد، بسبب التعليق وسحب التعليق وفقًا للمادة ٧,٢ من هذه الاتفاقية. في حال استمر التعليق لأكثر من ثلاثة (٣) أشهر، يجب على المورد تقديم تفاصيل التكاليف الناتجة عن الفترة التي تتجاوز الثلاثة أشهر، ولكن ليس تلك المتعلقة بالخسائر. يمكن للمورد طلب تعويض فقط عن هذه التكاليف المبررة. لا يمكن للمورد المطالبة بأي تعويض في حالة تعليق لمدة أقصر أو خلال الأشهر الثلاثة الأولى.

١٢,٣. يمكن ل أول أجرو، في أي وقت خلال تنفيذ الطلب، إلغاء جميع أو جزء من الطلب، دون الحاجة لتبرير أسبابها. في مثل هذه الحالة (دون خطأ المورد أو تدهور الوضع المالي للمورد)، ستقوم الأطراف بالتفاوض، وفقًا للمادة ٧,٢، بشأن التعويض المخصص للمورد على أساس التكاليف التي يحددها المورد خلال ٣٠ يومًا من إشعار الإلغاء، ما لم تكن الأطراف قد اتفقت كتابةً على شروط تسوية هذا الإلغاء.

١٣. الإخلال

الامتثال للمواعيد النهائية ل أول أجرو هو شرط أساسي للطلب. باستثناء حالة القوة القاهرة، يحق ل أول أجرو إنهاء الطلب في الحالات التالية: (أ) إذا لم يمثل المورد للمواعيد النهائية المحددة في الطلب كما تم تعديلها باتفاق كتابي من أول أجرو، أو (ب) إذا تأخر المورد في التنفيذ بطريقة تهدد أداء الطلب وفقًا لشروطه، أو (ج) إذا لم يمثل المورد لأي من أحكام الطلب. سيصبح هذا الإنهاء ساريًا من تلقاء نفسه إذا لم يتم المورد بتصحيح تقصيره بالكامل خلال عشرة (١٠) أيام (أو أي فترة أخرى متفق عليها كتابيًا من أول أجرو بعد استلامه طلب الامتثال الموجه إليه من قبل أول أجرو هولدينغ (LTD) و كافة فروعها في حالة الإنهاء، يمكن ل أول أجرو الحصول على السلع والخدمات المشابهة لتلك التي تم إنهاؤها، وفقًا للشروط والأحكام التي تراها مناسبة. سيستمر المورد في تنفيذ العمل غير الملغى بموجب الطلب وسيتحمل المسؤولية تجاه أول أجرو عن أي تكاليف إضافية تكبدها في الحصول على إمدادات وخدمات مشابهة لتلك التي تم إنهاؤها. بدلًا من الإنهاء، يمكن ل أول أجرو، إذا رأت ذلك مناسبًا، أن تقرر تمديد فترات التسليم و/أو تجاهل إخفاقات المورد الأخرى، مع تخفيض عادل في سعر السلع و/أو الخدمات المعنية. إذا اعتبر المورد، لأي سبب، أنه سيكون من الصعب عليه تلبية تاريخ التسليم المتوقع أو المتطلبات الأخرى للطلب، يجب عليه إشعار أول أجرو كتابيًا في أقرب وقت ممكن. إذا لم يحترم المورد موعد التسليم المحدد من قبل أول أجرو، يمكن ل أول أجرو طلب التسليم بوسائل أسرع ويجب دفع التكاليف المتعلقة بالنقل البديل بالكامل مقدمًا ويحملها المورد. حقوق ومراجعات أول أجرو المنصوص عليها في هذه المادة ليست حصرية وتضاف إلى الحقوق والتعويضات الأخرى المنصوص عليها بالقانون أو بموجب الطلب.

١٤. الوضع المالي المتغير

يجب على المورد أن يُعلم أول أجرو على الفور بأي حكم ينص على إعادة هيكلة قضائية أو تصفية ضد المورد. يمكن ل أول أجرو إنهاء الطلب تلقائيًا في أي وقت، مع إشعار مدته خمسة (5) أيام يُرسل إلى المورد في حال قام المورد بتخصيص الديون بدون موافقة كتابية مسبقة من أول أجرو، أو إذا اعتبرت أول أجرو أن الوضع المالي للمورد قد يعرض أو يصعب على المورد الوفاء الكامل بالتزاماته بموجب الطلب. في حالة التصفية القضائية، يكون إنهاء الطلب تلقائيًا ما لم يُصرح الحكم صراحةً بمتابعة نشاط المورد. في حال استمرار القوة القاهرة لأكثر من ٦٠ يومًا من تاريخ إشعارها، يحق ل أول أجرو إنهاء، من تلقاء نفسها، جميع أو جزء من الطلب مع إشعار رسمي. يتنازل المورد مقدمًا عن أي مطالبة بتعويض من أول أجرو نتيجة للقرار الذي تتخذه أول أجرو بموجب هذه المادة. في مثل هذه الحالة، ستدفع أول أجرو للمورد قيمة (محسوبة بالنسبة للطلب) للسلع والخدمات التي تم إنجازها وتسليمها إلى أول أجرو قبل هذا الإنهاء، بشرط أن تتوافق هذه السلع والخدمات مع متطلبات الطلب.

١٥. التنازل والتعاقد من الباطن

١٥,١. سيحتاج تحويل جزء من حقوق والتزامات المورد (بما في ذلك عن طريق تغيير السيطرة) بموجب الطلب إلى موافقة كتابية مسبقة من أول أجرو وإلا سيكون باطلاً تمامًا.

١٥,٢. يمكن للمورد التعاقد من الباطن على تنفيذ جزء من الطلب شريطة الحصول على: (أ) موافقة كتابية مسبقة من أول أجرو على اختيار المقاول من الباطن. لتحقيق ذلك، يجب على المورد تقديم معلومات اجتماعية، مصرفية أو بريدية عن المقاول من الباطن ل أول أجرو؛ (ب) موافقة كتابية مسبقة من أول أجرو على محتوى أي عقد من الباطن يعتزم المورد الدخول فيه (يمكن تغيير الأسعار إذا كان العمل المتعاقد عليه من الباطن مدفوعًا على أساس ثابت بموجب الطلب)، على أن تكون العقود المبرمة من قبل المورد متوافقة ومتماشية مع شروط الطلب. تحتفظ أول أجرو بالحق في الاتصال بمقاولي الباطن للمورد مباشرة لمناقشة تقدم العمل الذي يقومون به وإذا رأت أول أجرو أنه من الضروري، يمكن الحفاظ على هذه الاتصالات لضمان تقدم العمل. في حالة اضطرت أول أجرو لدفع مباشرة لمقاول من الباطن أو مورد، مباشر أو غير مباشر، للمورد، يُسمح ل أول أجرو بخضم المبالغ المدفوعة مع تلك التي لا تزال مستحقة للمورد. يُطلب من المورد إبلاغ مورديه ومقاولي الباطن بأي أحكام من الطلب تنطبق على التزاماتهم. لا يعفي موافقة المقاول من الباطن المورد من التزاماته ومسؤولياته التعاقدية.

١٥,٣. بالإضافة إلى ذلك، سيحصل المورد ل أول أجرو، ما لم تُقدم تعليمات مكتوبة خلاف ذلك، على بيان كتابي من المتنازل له أو المقاول من الباطن و/أو المورد للمورد، يعترف فيه بالتزامه بالعمل وفقًا لقواعد مدونة الأخلاقيات ل أول أجرو، وتقديم التحقق من الموقع الذي تقوم به أول أجرو عند الطلب.

١٦. الامتثال للقوانين السارية

يجب على المورد أن يحصل ويحافظ على نفقته الخاصة على التراخيص والتصاريح وأي مستندات ضرورية لتنفيذ الطلب. يتعهد المورد، في سياق تنفيذ الطلب، بالامتثال الصارم للقوانين واللوائح والمراسيم والمراسيم والنصوص الأخرى المنطبقة عليه والتي تنطبق على أنشطته بشكل عام وعلى السلع والخدمات بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المورد الامتثال لممارسات الصناعة، بما في ذلك المهارات، والاجتهاد، والحذر، والتبصر التي يمكن أن يتوقعها بشكل معقول مورد كفاء يؤدي نفس النوع من الأعمال في ظروف مشابهة وبطريقة تتماشى مع جميع الأحكام السارية والمعايير الدولية المقبولة عمومًا.

١٧. المعلومات السرية والإفشاء

١٧,١. المعلومات السرية: يتعهد المورد بالحفاظ على سرية المعلومات التقنية أو التجارية المقدمة له من اول اجرو بموجب الطلب ويتجنب الكشف، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن هذه المعلومات لأي طرف ثالث دون موافقة كتابية مسبقة من اول اجرو. بالإضافة إلى ذلك، يتعهد المورد: (أ) بعدم استخدام هذه المعلومات لأغراض غير تنفيذ الطلب بشكل كامل، (ب) بعدم صنع أو السماح بصنع نسخ من هذه المعلومات إلا إذا تم الاتفاق عليها مسبقاً من قبل اول اجرو يجب أن تحتوي أي نسخة من هذه المعلومات التي تم تفويضها من قبل اول اجرو على تذكير بأحكام هذه المادة، (ج) اتخاذ أي تدابير ضرورية مع موظفيه والأشخاص و/أو الشركات الذين يتعامل معهم لضمان احترام هذا الحماية. فور الانتهاء من الطلب أو إنهائه، يجب على المورد إعادة جميع المستندات ونسخ المستندات التي تحتوي على هذه المعلومات إلى اول اجرو في أقرب وقت ممكن. أي معلومات ومعرفة تتعلق بالسلع أو الخدمات التي قام المورد بإبلاغها أو سيبلاغها ل اول اجرو لن تكون سرية. ما لم توافق اول اجرو صراحةً كتابةً، ستصبح ملكية كاملة للمشتري، دون أي قيود من أي نوع.

١٧,٢. التواصل: يتجنب المورد القيام بأي تواصل (باستثناء الاستخدام الداخلي الحصري الضروري لإتمام الطلب بنجاح)، أو الكشف عن أي معلومات تتعلق بالطلب (بشكل كلي أو جزئي) و/أو وجود علاقة تجارية مع اول اجرو، لأي طرف ثالث، دون الحصول على موافقة صريحة ومسبقة من اول اجرو.

١٨. القوة القاهرة

إذا تأخر تنفيذ هذا الطلب نتيجة لحدث قوة القاهرة يتمتع بخصائص الخارج، والإكراه، وعدم التنبؤ المحددة بموجب القانون الساري والاجتهاد القضائي، فسيتم تعديل زمن الدوران بناءً على ذلك، شريطة أن يقوم الضحية للحدث القهري بإبلاغ الطرف الآخر برسالة موصى بها مع إشعار بالاستلام خلال خمسة (٥) أيام من حدوث ذلك الحدث، واتخاذ جميع التدابير المعقولة لتقليل هذا التأخير. يتفق الطرفان صراحةً على أن المورد لن يكون قادرًا على المطالبة بتعويض أو تعديل سعر الطلب كتعويض عن تكاليف القوة القاهرة.

١٩. القانون المعمول به والتحكيم

يخضع الطلب للقانون السويسري. أي نزاع لا يمكن تسويته ودّيًا سيكون من اختصاص المحاكم المختصة الموجودة ضمن نطاق مكتب اول اجرو المعنية.

٢٠. التنازل

أي تنازل عن الاستفادة من أي جزء من أحكام الطلب سيكون ساري المفعول فقط إذا تم بواسطة رسالة خطية موقعة من الطرف المعني. عدم قيام أي طرف بالاستفادة من خرق أي من أحكام الطلب لا يعتبر تنازلاً عن الاستفادة من ذلك الحكم ولن يمنع ذلك الطرف من الاستفادة منه لاحقًا.

٢. الاتفاق الكامل

يعتبر الطلب (بما في ذلك الوثائق التعاقدية التي يشير إليها صراحة) من قبل الأطراف تعبيراً نهائياً وكاملاً وشاملاً عن الالتزامات التي تم الاتفاق عليها بين الأطراف. يلغي الطلب ويحل محل جميع الاقتراحات، ورسائل النوايا، والاتفاقيات المكتوبة أو الشفهية السابقة لتاريخ توقيعه. لا يمكن استخدام أي علاقة تجارية سابقة أو استخدام تجاري لتفسير الطلب. لن يكون للبطل الكامل أو الجزئي، سواء كان مطلقاً أو نسبياً، لأي من أحكام الطلب أي تأثير على الأحكام الأخرى. ستظل جميع الأحكام أو الالتزامات المنصوص عليها في الطلب، والتي بطبيعتها أو تأثيرها يجب أو يُقصد بها أن تلاحظ أو تُنفذ بعد إنهاء أو انتهاء أي طلب، سارية وستنطبق لمصلحة الأطراف، لا سيما الأحكام الواردة في الأقسام ١٦ و ١٥ و ١٠ و ٩ و ٥ و ١٧.





الشروط والأحكام العامة
للشراء

شركة الزراعات المتكاملة اول اجرو

Integrated Agriculture Company Allagro

 www.allagro.com.sa